دولة الكويت

مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

السيد / رئيس مجلس الأمة

المحترم

تحية طيبة وبعد ،،،

نتقدم بالاقتراح بقانون المرفق بإضافة مادة جديدة برقم (٢٢ مكرراً) إلى المرسوم بالقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٧٩ في شأن الخدمة المدنية، مشفوعاً بمذكرته الإيضاحية، برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر مع إعطائه صفة الاستعجال.

مع خالص التحية،،،

مقدمو الاقتراح

د. مبارك حمود الطشه

حمد عادل العبيد

د. محمد حسين المهّان

فارس سعد العتيبي

فارس سعد العتيبي
عضو مجلس الأمة

فهد عبد العزيز المسعود

يحال الى لجنة الموارد البشرية
يدرج في جدول أعمال الجلسة القادمة
مع إعطائه صفة الاستعجال

State of Kuwait

مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

اقتراح بقانون
بإضافة مادة جديدة برقم (٢٢ مكرراً)
إلى المرسوم بالقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٧٩
في شأن الخدمة المدنية

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى المرسوم بالقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٧٩ في شأن الخدمة المدنية والقوانين المعدلة له،

وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه:

(المادة الأولى)

تضاف مادة جديدة برقم (٢٢ مكرراً) إلى المرسوم بالقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٧٩ المشار إليه نصها التالي:

المادة (٢٢ مكرراً):

"يحق للموظف الجمع بين الوظيفة والدراسة الجامعية وتلتزم جهة عمله باعتماد المؤهل الدراسي الحاصل عليه، ويحدد مجلس الخدمة المدنية القواعد والشروط المنظمة لذلك دون اشتراط التفرغ الكامل للدراسة.

ويحق للموظف إكمال دراسته العليا على نفقته الخاصة دون اشتراط الحصول على اذن مسبق او موافقة من جهة العمل، شريطة عدم التعارض بين الدراسة والوظيفة، ويحدد مجلس الخدمة المدنية الشروط والمعايير المطلوب توافرها في الدراسة.

تلتزم الجهات المختصة بمعادلة المؤهل او الدرجة العلمية الحاصل عليها الموظف، وتحدد تلك الجهات الشروط والإجراءات الخاصة لذلك.

تختص الدائرة الإدارية بالمحكمة الكلية دون غيرها بالفصل في المسائل المتعلقة بتطبيق أحكام هذا القانون ولائحته التنفيذية والقرارات التنظيمية الصادرة في شأنه."

State of Kuwait

مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

(المادة الثانية)

يصدر مجلس الخدمة المدنية القرارات المنفذة لأحكام هذا القانون فور صدوره وتعلن بالجريدة الرسمية.

(المادة الثالثة)

يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون.

(المادة الرابعة)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصـــه – تنفيذ هذا القانون، ويعمل به بأثر رجعي.

أمير دولة الكويت
نواف الأحمد الصباح

State of Kuwait

مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

المذكرة الإيضاحية
للاقتراح بقانون
بإضافة مادة جديدة برقم (٢٢ مكرراً)
إلى المرسوم بالقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٧٩
في شأن الخدمة المدنية

ينص الدستور الكويتي في المادة (١٣) على أن "التعليم ركن أساسي لتقدم المجتمع، تكفله الدولة وترعاه"، كما ينص في المادة (١٤) على ان "ترعى الدولة العلوم والآداب والفنون وتشجع البحث العلمي".

وعلى الرغم من ذلك، تأتي القرارات الصادرة من مجلس الخدمة المدنية ووزارة التعليم العالي على النقيض من ذلك تماما ، ففي حين اطلق النص الدستوري الحق في التعليم بوصفه واحدا من الحقوق الأساسية، من دون قيد او شرط، جاءت القرارات الصادرة عن الجهتين لتضع قيودا وعراقيل امام "الحق في التعلم وطلب العلم"، وهي قيود، ليست فقط "غير دستورية"؛ اذ يأباها الدستور وينكرها جملة وتفصيلا، بل و"غير إنسانية" كونها تحرم الموظف المجد والمجتهد من حقه الطبيعي والمشروع في استكمال دراسته العلمية والارتقاء بمستواه التعليمي، والأهم والأخطر من ذلك انها تتنافى بشكل قطعي مع الشعارات التي ترفعها الدولة عن تشجيع العلم ودعم طلابه، ولا تنسجم بحال مع خطط التنمية والتطوير والتحديث التي تفترض وجوبا توسيع قاعدة العلماء وحملة الشهادات العليا.

لكل ما تقدم كان لزاما على المشرع ان يتدخل لإزالة تلك العقبات والعراقيل من طريق الراغبين في طلب العلم من العاملين في القطاع الحكومي، ورفع الظلم الذي حاق بالكثيرين جراء تلك القرارات غير العادلة او المبررة، وافساح المجال امامهم لاستكمال دراستهم، من خلال تشريع يوقف هذا الجور ويطوي صفحته، وذلك بإضافة مادة جديدة حاسمة لقانون الخدمة المدنية تعطي للعاملين في القطاع الحكومي الحق في الجمع بين الدراسة والوظيفة.

نصـــت المادة الأولى من ذلك التعديل على إعطاء الموظف الحق في الجمع بين الدراســة والوظيفة، وألزمت الجهات المعنية اعتماد المؤهل الدراسي، كما ألزمت مجلس الخدمة المدنية وضع القواعد والشروط المنظمة لممارسة هذا الحق.

وبهدف تشجيع الراغبين باستكمال دراساتهم وتذليل كل العقبات امامهم نصت المادة نفسها على الحق في استكمال الدراسة دون اشتراط الحصول على اذن مسبق او موافقة جهة العمل كون ممارسة الحق لا تستوجب اذنا او تصريحا.

ونصـــت المادة الثانية على أن يصـــدر مجلس الخدمة المدنية القرارات المنفذة لأحكام هذا القانون فور صدوره واعلانه بالجريدة الرسمية.

أما المادة الثالثة من المقترح فقد نصـت على إلغاء كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون، في حين نصت المادة الرابعة على تنفيذ القانون بأثر رجعي على جميع الحالات التي سبقت صـدوره، بحيث يتسـنى لمن شـرعوا بالدراسـة فعليا أو حصـلوا على مؤهلاتهم او شـهاداتهم الاستفادة من القانون.